



«حتى لو نجحت الولايات المتحدة في إخراج داعش من الموصل والرقعة بالأساليب العسكرية وإزالة مخلفات سيطرته على الأراضي، لا بد للحكم السني أن يحل محل هذا التنظيم.»

دينيس روس
خبير في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

«الدعم الدولي للأنبار يحتاج إلى استقرار سياسي في المحافظة، ولذلك نحذر من أن إثارة الخلافات في الوقت الراهن لا تصب في صالح المحافظة.»

سليم الجبوري
رئيس البرلمان العراقي



الأنبار بين سطوة الميليشيات الشيعية وأطماع الحزب الإسلامي



مع الميليشيات الشيعية، على منع العوائل النازحة من الناحية في العودة إليها، إذا كان أحد أبنائها أو قريب لها متعاوناً مع تنظيم داعش، في خروج صريح على الشرع الإسلامي الذي ينص على أن "لا تزر وازرة وزر أخرى"، ومخالفة للقوانين السائدة التي تحمّل الشخص وحده مسؤولية ما يقوم به، إضافة إلى أن مثل هذا الإجراء سيخلق عداوات تقود إلى عمليات ثار لا تتوقف. إن الحل المنشود إنسانياً على الأقل، لإنهاء معاناة أهل الأنبار وإعادة تمهينها إلى ديارهم والبدء في إعمار المحافظة على أسس سليمة ونزيهة، يتمثل في أن تتولى الأمم المتحدة ومنظماتها الإغاثية والحقوقية والإنسانية إدارة المحافظة في المرحلة الراهنة، بالتعاون مع الحكومة العراقية التي عليها أن تلتزم تجهزتها ودوائرها ومسؤوليها بعدم التدخل في مهمة المنظمة الدولية وإنما تقديم العون والحماية لها، بعد أن بدأت تلوح في الأفق حرب جديدة تكون هذه المرة بين أبنائها المعذبين والمهمشين، مع دوائر حكومية متنفذة وجهات حزبية وسياسية تسعى إلى التسلط على مفاصل المحافظة، وميليشيات شيعية أعلنت أنها لن تتسحب من مناطق وبلدات احتلتها، وبالتالي فإن الأنبار لا تحتمل، وهي التي تعرضت إلى ظلم وقهر كبيرين من الحكومات المتعاقبة، حرباً جديدة تبدأ ولا تنتهي.

«**طالما لم يظهر بديل وطني يسد الفراغ السياسي والأمني والإداري في محافظة الأنبار التي تشكل ثلث مساحة العراق، فإن الأوضاع فيها لن تستقر وستبقى عرضة للاضطراب وتوقع الأسوأ في قادم الأيام**»

«

الكهرباء قاسم الفهداوي قبل إقالته، وشكلت لجنة أخرى برئاسة المحافظ وعضوية ممثلين عن الوزارات الأمنية والخدمية، ثم شكلت لجنة ثالثة رأسها رئيس ديوان الرقابة المالية السابق عبدالباسط الحديثي، وهكذا تداخلت مهام اللجان المتعددة وتعطلت أعمالها، مما انعكس سلباً على المحافظة التي بات شعبها لا يعرف المسؤول الفعلي عنها، وأي اللجان الحكومية معنية بإعمارها، في ظل فوضى إدارية وأمنية وصراعات داخلية وصلت في الفترة الأخيرة إلى اتخاذ قرارات مزاجية كما حصل في ناحية الكرمة مؤخراً، عندما تحالف عدد من شيوخها المواطنين

يكشف عنها لحد الآن. ومع تزايد الاستقطاب السياسي بين الحزب الإسلامي وديوان الوقف السني ومجلس محافظة الأنبار، الذي بلغ درجة مروعة في الأسابيع القليلة الماضية، مع سعي هذه الأطراف إلى شراء ذمم القيادات العسكرية والأمنية فيها بمبالغ فلكية، يلتزم رئيس الحكومة حيدر العبادي الصمت على ما تشهد المحافظة المنكوبة من خراب يضاف إلى خراب تنظيم داعش الذي خلفه فيها طيلة احتلاله لها، دون أن يبادر إلى اتخاذ إجراءات سريعة توقف حملات اعتقال النازحين وهم بالآلاف، وتخصيص أموال لإعادة إعمارها وتأمين عودة سكانها المدنيين إلى بيوتهم ومناطقهم، التي خُربت دون أن يلمس الأنباريون ذلك ميدانياً وعلى الأرض.

ورغم أن تنافس الأطراف المتوترة للسيطرة على المحافظة، بات معروفاً في أغراضه ويتمحور أساساً في الهيمنة على أموال تبرعت بها الأمم المتحدة وواشنطن وطوكيو والاتحاد الأوروبي بلغ سقفها المعلن 120 مليون دولار، لإعادة إعمار الأنبار حصراً، إلا أن حكومة العبادي وفي محاولة منها للاستحواذ على التبرعات الدولية، عمدت إلى خلط الأوراق وأعلنت عن تشكيل أكثر من لجنة حكومية غير منجاسة، فهي الفت لجنة عينت على رأسها عبد اللطيف هميم وضمت في عضويتها المحافظ صهيب الراوي ووزير

□ طالما لم يظهر بديل وطني يسد الفراغ السياسي والأمني والإداري في محافظة الأنبار التي تشكل ثلث مساحة العراق وتضم مليوني إنسان، أكثر من نصفهم، يتوزع بين نازح ومهجر ومعتقل ومطارد ومجتث، فإن الأوضاع فيها لن تستقر وستبقى عرضة للاضطراب وتوقع الأسوأ في قادم الأيام، بعد استكمال تحرير الفلوجة وباقي المناطق الغربية وخصوصاً وادي حوران والقائم، وصولاً إلى شمالها المجاور لمحافظة نينوى. ومما ساعد على انتشار موجة القلق على مستقبل هذه المحافظة التي تمتد حدودها مع ثلاث دول عربية (السعودية والأردن وسوريا) التراخي الحكومي في التعاطي مع مشكلاتها السابقة والمستجدة، واحتلال الميليشيات الشيعية لمناطقها الجنوبية (النخيب) وتوابعها، وحصارها لبلدات الفلوجة والكرمة وعامرية الفلوجة والصقلاوية وإبراهيم العلي، حتى أبوغريب والرضوانية، وبروز نزاع أشد مؤخراً بين إدارتها المحلية ممثلة في محافظها القيادي في الحزب الإسلامي صهيب الراوي ورئيس وأعضاء مجلس المحافظة المنتمين إلى عدة كتل سياسية وأطراف عشائرية، ودخول إيران عليها عبر طرفين، أحدهما منظم في مشروع خطير، يقوده رئيس ديوان الوقف السني عبد اللطيف هميم الذي لا ينكر تعاونه السياسي مع إيران وزياراته الدورية إلى قم وطهران، وعلاقاته الوثيقة مع مكتب الولي الفقيه الخائني وصلاته الحميمة مع حزب الله اللبناني، وثانيهما ارتزاقياً يشارك فيه أشخاص مغمورون "شبخهم" نوري المالكي ولم يتخل عنهم حيدر العبادي، أمثال حميد الهايس وفصيل العسافي وثامر التميمي والبعض من قيادات "الصحوات" المنقرضة. وقد لوحظ أيضاً أن حكومة حيدر العبادي استتعبت، تماماً، شيوخ عشائر حقيقيين وعمداء بيوتات عريقة ومتقنين وأكاديميين وقادة عسكريين محترفين ورجال أعمال وطنيين، عبروا عن استعدادهم لخدمة محافظتهم وانتشالها من الواقع المزري الذي تعيشه، والمفارقة أن الأجهزة الحكومية فعلت مذكرات اعتقال كيدية أصدرها المالكي ضد عدد من هؤلاء، في إجراء واضح للنوايا والأهداف.

□ وقد وصلت حدة المنافسات بين الأطراف الساعية لاختطاف الأنبار ومصادرة إرادة شعبها، إلى تبادل اتهامات شنيعة في ما بينها، تفرج عليها القضاء العراقي رغم خطورتها وضرورة التدخل لحسمها، ومنها ما أعلنه أعضاء في مجلس المحافظة حملوا رئيس الوقف السني عبد اللطيف هميم مسؤولية مقتل البعض من مسؤولي عمليات نزع الألغام وعدد من النازحين العائدين إلى بيوتهم في الرمادي، بعد أن صدقوا وعوده بنظافة مناطقهم، في حين رد عليهم الأخير واتهمهم بإعادة تفخيخ المنازل بعد تاهيلها من قبل موظفي ديوانه، معلناً وجود وثائق وصور يحتفظ بها ولكنه لم

هارون محمد
كاتب عراقي



«**ما ساعد على انتشار موجة القلق على مستقبل محافظة الأنبار التراخي الحكومي في التعاطي مع مشكلاتها السابقة والمستجدة، واحتلال الميليشيات الشيعية لمناطقها الجنوبية (النخيب) وتوابعها**»

مقتطفات عراقية من زمن الدعوة إلى الخيانة

للشعرية حربين كونيتين وحروباً أهلية وتصفيات عنصرية مهينة للإنسانية. كشفت الأحداث عن أسرارها وماسيها إلى حد أنه لم يعد هناك ما يبرر استخدام كلمة سري أو سري جدا أو سري وشخصي أو أي درجة كتمان للمخاطبات أو المناورات السياسية، فالعلاقات ما عاد فيها ما يخجل، والخيانة والجريمة والتواطؤ والغدر والترصد وسبق الإصرار ومصادر التمويل وأسبابه، وتجاوز القوانين الدولية، كلها معروضة في أسواق الميديا العالمية ومنشور غسيلها على الآلاف من الجثث ودمار المدن؛ هذه الاستباحة والإباحية الدموية لم تكن أبداً طارئة أو إصابة عرضية أو جرحاً سرعان ما سيندم. التفاصيل الصغيرة للإستراتيجيات ممكن تحويلها أو استبدالها أو الإضافة عليها، لكن هيكلها الأساس يتضمن الأكاذيب مثل كذبة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، ثم الاحتلال وترك العراق فريسة لملاي إيران وعملائهم الصغار، صناعة الخنادق، زج الميليشيات في الجيش، تحطيم الاقتصاد، تكوين إرادة عسكرية لا مفر منها ومدعومة بغتوى لا يمكن منازعتها، التصريح بالأهداف والإبادة دون خجل أو خوف من عقاب.

كل المؤشرات والتجاوزات تعني تزايد سرعة السباق للاحتواء بخندق الخصوصية الطائفية والتمترس مع مميزات اللون الواحد. مولانا إياه، بعد أشهر قليلة من الاحتلال وترسيخ الخاصصة كنظام سياسي، حضر مبتسماً وما عادت تهمة هويتي المذهبية، بل بادرني بالقول "أقدم لك نفسي من جديد: أنا فلان من حزب الدعوة العميل"، كان يبدو فرحاً وفخوراً بالخيانة، هكذا تجري الأمور حتى الآن.

قوتهم، ومشاريعهم تكون بلا مسوغ، لذلك اجتهدوا لصناعة الزاعات، حتى بين المجموعة الواحدة رغم أنها تبدو ظاهرياً موحدة في انتمائها، ثم تتناوش أفراداً منها بالاعتقال والتصفيات، والتهمة جاهزة وتحضيرها سريع كرفعوة الإرهاب. السلم المجتمعي لن يخدمهم، وتقدم الاقتصاد ينال منهم، وكان ممكناً جداً أن يوفر العراق المنتجات الزراعية والصناعية التي يستوردها لسد احتياجاته، لكن التبعية وصناعة الفراغات في أمنه الغذائي والعسكري وصناعاته النفطية والطاقة، إنما هي سياسة دعم مزدوج للتوجهات؛ من جهة استطاعوا تمويل نظام الملاي بالأموال أثناء مدة العقوبات الدولية، ومن جهة أخرى أضعفوا العراق ومهدوا للفساد وتغول المافيات والعلاقات المشبوهة، وكان للإصرار الأميركي على تقويض كيان الدولة الدور الحاسم في ما حصل من تدمير منظم. ما نؤكد عليه، منهجية التخطيط لتمزيق العراق وعدم عفوية العمل السياسي؛ ولقاء المصالح الأميركية في المنطقة بأهداف المشروع الإيراني ليس من باب الصدفة، والتنسيق لزراعة الاحتراب الطائفي ونقل شتلاته الجهنمية إلى أرض العرب. ما نشهده من تعدد الولاءات للسرعات وانفتاح الواقع الدولي لتقبل الإبادة والمجازر سيوفر القنوات بالتكتل في الخنادق الأصغر، والتوجه إلى اليمن السياسي أو الراديكالية الدينية في ظاهرة متنامية لانحسار الأمل بالتعايش مع الآخر، أياً كان حجمه ونوعه وتأثيره؛ يشمل ذلك القتل الكبيرة واحتمال تفككها، أو بداية تعالي طموحات الانفصال، أو زيادة ضخ أربيبالين الاعتزاز القومي المبالغ فيه، وتفاعل الدماء الوطنية في إعادة لأبشع فترات الشنوة لمفاهيم الاعراق المتفوقة التي قدمت

المذهبي، قلت له "الديانة مسلم، ألا يكفي؟" قال "لا، هذا لا يجوز، يجب أن نتحدث". تدخلنا بابتسام، ليوضح له اهتماماتي الفنية والصحافية، لكنه أي "مولانا" لم يقتنع إلا بالحسم والفصل، وبناء حواجز أصبحت واضحة في ما بعد، وتخطت حدود التوقعات بالوصول إلى ما نحن عليه من مازق ومأساة تخنقات الطوائف والأحزاب والأديان والقوميات والإننيات. شخصيات عديدة من مختلف التوجهات، كانت تتلقى معظمها على رغبة معرفة المقابل بانتمائه، وتصر على حصري في حلقة عناصر معينة، ليتم تداوله بتقييمات ساذجة، لكن الأهم هو تسليحه وإلغاء إنسانيته ومواقفه وتاريخ اهتماماته وحياته الشخصية، ومنحه أوصافاً عامة يسهل التعامل معها. الخوف، صنع حواجز الكونكريت وعزلهم بمنطقة "خضراء" للمسلة الديمقراطية؛ بذخوا الأموال على مواكب الحمائيات لينفصلوا أكثر عن الشعب؛ مارسوا التنكيل بالمؤسسات ووضعوا قوانين التفرقة، ابتداءً بفصل الأوقاف الدينية إلى أوقاف تفرقة طائفية، جرت الولايات لمجتمعنا العراقي وخلقت الفتن، وكانت حجر الأساس للعين للمحاصرة الطائفية على صعيد التشريعات السياسية وأخطرها كتابة الدستور بإرادة عملاء المخابرات الأميركية والإيرانية وحضور هامشي لمن ارتضى أن يكون سبياً في تمرير بنوده وفقراته؛ وحتى على علاقته كان الدستور يُفسر على مقاسات وأهواء الإملاءات الطائفية وقرارات ورغبات وميول الحزب الحاكم. لكن خوفهم يتعاظم عند عدم وجود عدو، ولو افتراضي، حزب أو تنظيم أو انتماء لجماعة أياً كانت، لأنهم يفتقدون مبررات تشكيل الجماعات المسلحة، ويفقدون أدوات

□ تسعة أيام مضت على احتلال بغداد، أي في 18 أبريل 2003، استطعت الوصول إلى بناية فيها مكتب خاص للصحافة، توافد عليه الإعلاميون العرب والأجانب باعتباره مركزاً لاستقطاب الصحافيين العراقيين ومكان تجمعيهم. ما يهمني ليس التوثيق للعمل الصحافي، إنما الانقلاب الحاصل في الواقع السياسي والاحتلال السريع للمباني الرسمية وشبه الرسمية من قبل الأحزاب أو الشخصيات والعناوين الفاقعة لمقراتها العشوائية، وما كان مستحيلاً أو خيالياً، صار واقعاً ووطنياً نفسي على التعامل معه كأنه كابوس لا بد أن نمضي في دهاليزه، دون صراخ أو مغامرات لغة قد تكلفنا الكثير. بعد يوم أو يومين من ذلك التاريخ كانت البناية تشهد ازدهاماً، في محاولة من الصحافيين والإعلاميين والبعض من الأدباء والفنانين لمعرفة أخبار بعضهم، وأيضاً للبحث عن فرص عمل بعد توقف أرزاقهم لمدة شهرين؛ أصبح المكان خلية نحل، أوقدت فيهم الأمل بالانحياز إلى المهنية لتجاوز الصعوبات الجمة التي سنواجهها؛ فالمتغيرات والأجواء المشحونة بالفوضى وحركة قوات الاحتلال، سنتعبها حتماً حركة للسياسيين والإعلاميين القادمين من خارج العراق مع أحزابهم الوافدة. لم يتأخر حضورهم، ومع أول شخصية، قدمها لي صاحبها بالقول: مولانا من حزب الدعوة. ولأول مرة عندما سمعت التقدّم، عرفت أننا أمام زمن مختلف وذكرت نفسي بتوصياتي لأصدقائي بالنزاهة المهنية، لكنني مع ذلك لم أتمالك أعصابي تماماً، وكدت أقول له: تقصد مولانا من حزب الدعوة العميل؛ ثم عرفني بشخصه كأحد الإعلاميين البارزين في الحزب. بعد أن تداولنا الحديث طلب مني "مولانا" بسؤال مباشر تحديد انتمائي

حامد الكيلاني
كاتب عراقي



«**ما نشهده من تعدد الولاءات للسرعات وانفتاح الواقع الدولي لتقبل الإبادة والمجازر سيوفر القنوات بالتكتل في الخنادق الأصغر، والتوجه إلى اليمن السياسي أو الراديكالية الدينية في ظاهرة متنامية لانحسار الأمل بالتعايش مع الآخر**»

المشاركة والتعليق:
opinion@alarab.co.uk